



أوضاع اللاجئين والنازحين في أفريقيا

في مواجهة وباء فيروس الكورونا "كوفيد-١٩"

مايو ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان



ونحن نواجه وباء فيروس كورونا لابد أن نضع امام أعيننا حقيقة مؤلمة وهي :

هناك ما يقرب من ٦٨,٥ مليون شخص نازح حالياً على نطاق العالم، يعبر ٢٥,٤ مليون منهم الحدود بحثاً عن الحماية. ويتمتع النازحون واللاجئون على الأرجح بصحة جيدة عموماً، لكنهم قد يتعرضون لمخاطر الإصابة بالأمراض خلال المرحلة الانتقالية أو أثناء بقائهم في البلدان المستقبلية نتيجة سوء الأوضاع المعيشية أو ما يطرأ على نمط معيشتهم من تعديلات.

كما تستضيف المناطق النامية ثلاثة أرباع اللاجئين حول العالم والعديد من المهاجرين، حيث تعاني الأنظمة الصحية فيها من الإرهاق وضعف في القدرات. ويعيش الكثير منهم في مخيمات مكتظة أو مخيمات عشوائية ومآو مؤقتة أو مراكز استقبال، حيث يفتقرون إلى الخدمات الصحية والمياه النظيفة والصرف الصحي.

لا يمكن السيطرة على هذا المرض إلا إذا كان هناك نهج شامل يحمي حقوق كل فرد في التمتع بالحياة والصحة. يتعرض المهاجرون واللاجئون على نحو غير متكافئ للاستبعاد والوصم والتمييز، لا سيما عندما يكونون غير نظاميين. ولتفادي وقوع كارثة، يجب على الحكومات أن تفعل كل ما في وسعها لحماية حقوق وصحة الجميع. إن حماية حقوق وصحة جميع الأشخاص سيساعد في واقع الأمر على السيطرة على انتشار الفيروس.

من الضروري ضمان وصول الجميع، بما في ذلك كافة المهاجرين واللاجئين، على نحو متساوٍ إلى الخدمات الصحية وأن يتم إدراجهم بشكل فعال في خطط الاستجابة الوطنية لفيروس كورونا، بما في ذلك الوقاية والفحص والعلاج. لن يساعد إدراجهم في حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين فحسب، بل سيعمل أيضاً على حماية الصحة العامة واجتثاث انتشار الفيروس على المستوى العالمي. وفي حين أن العديد من الدول توفر الحماية للاجئين والمهاجرين وتستضيفهم، إلا أنها غالباً ما تكون غير جاهزة للاستجابة للأزمات مثل فيروس كورونا. لضمان حصول اللاجئين والمهاجرين على الخدمات الصحية الوطنية بشكل كافٍ، قد تحتاج الدول إلى دعم مالي إضافي. وهنا يمكن للمؤسسات المالية العالمية أن تلعب فيه دوراً رائداً في توفير الأموال اللازمة.

وفي وقت يشكل فيه فيروس كورونا تهديداً عالمياً لإنسانيتنا الجماعية أكثر من أي وقت مضى، يجب أن يكون تركيزنا الأساسي منصباً على الحفاظ على الأرواح، بغض النظر عن وضع الأشخاص. تتطلب هذه الأزمة نهجاً دولياً متماسكاً وفعالاً بحيث لا يتم فيه إغفال أحد. في هذه الأوقات الفاصلة، نحتاج جميعاً للالتفاف حول هدف مشترك، وهو مكافحة هذا الفيروس المميت. يمتلك العديد من اللاجئين والنازحين وعديدي الجنسية والمهاجرين مهارات وموارد من شأنها أن تكون أيضاً جزءاً من الحل.

لا يمكننا أن نسمح للخوف أو التعصب بتقويض الحقوق أو المساس بفاعلية الاستجابة لهذا الوباء العالمي. نحن جميعاً في قارب واحد ولا يمكننا هزيمة هذا الفيروس إلا عندما يتمتع كل واحد منا بالحماية.

وهذا ما دعا فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقوله :

”إنني في غاية القلق حيال هذا الوباء غير المسبوق وتأثيره على اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم. لقد خلفت أزمة فيروس كورونا حتى الآن آثاراً ملحوظة على عملياتنا، مما أجبرنا على تعديل طريقة عملنا على وجه السرعة. مع ذلك، نحن لا ندخر جهداً لمساعدة وحماية اللاجئين بأفضل طريقة ممكنة في ظل هذه الظروف الصعبة“.



وأضاف: "تكمّن أولويتنا القصوى بالنسبة لأزمة فيروس كورونا في الحرص على أن يكون الأشخاص الذين نخدمهم مشمولين في خطط الاستجابة وأن يكونوا على دراية بما يجري بشكل صحيح، في الوقت الذي نكمل فيه جهود الاستعداد والاستجابة للحكومات حيثما دعت الحاجة لذلك".

وخلص غراندي للقول: "سنواصل توسيع أنشطتنا الحيوية على الأرض. ولكن من أجل القيام بذلك، فإننا بحاجة الآن إلى دعم مالي غير مخصص وفي الوقت المناسب، بما في ذلك للعمليات الإنسانية الجارية. إن الدعم الدولي المنسق يصب في مصلحتنا المشتركة وهو أمر حيوي بكل تأكيد.

وعلى الرغم من أن عدد الحالات المبلغ عنها والمؤكدة للعدوى من فيروس كورونا بين اللاجئين لا يزال منخفضاً، إلا أن أكثر من ٨٠٪ من اللاجئين حول العالم وكافة النازحين داخلياً تقريباً يعيشون في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي يعاني الكثير منها من ضعف في أنظمة الصحة والمياه والصرف الصحي وتحتاج إلى دعم عاجل.

يعيش العديد من اللاجئين في مخيمات مكتظة بالسكان أو في المناطق الحضرية الأكثر فقراً حيث البنية التحتية الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية غير ملائمة. وأشار غراندي إلى أن الوقاية في هذه المواقع ذات أهمية قصوى.

ويعتبر إيقاف اللاجئين والمهاجرين المحتجزين في مراكز احتجاز رسمية وغير رسمية، وفي أوضاع مزدحمة وغير صحية، أمر يبعث على قلق بالغ. وبالنظر إلى العواقب الفتاكة التي قد تترتب على تفشي فيروس كورونا، فمن الواجب إطلاق سراحهم دونما تأخير. ينبغي إطلاق سراح الأطفال المهاجرين وأسرهم وأولئك المحتجزين دون أسس قانونية كافية على الفور.

وفيما تغلق البلدان حدودها وتحد من التحركات عبر الحدود، هناك طرق لإدارة القيود المفروضة على الحدود بطريقة تحترم حقوق الإنسان الدولية والمعايير الدولية لحماية اللاجئين، بما في ذلك مبدأ عدم الإعادة القسرية، وذلك من خلال الفحوصات الطبية والحجر الصحي.

وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد أعلنت تعليق السفر في برامج التوطين لحماية اللاجئين من الإصابة بفيروس كورونا. وقالت الناطقة باسم المفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رولا أمين، إنه رغم عدم ظهور حالات إصابة بفيروس كورونا في صفوف اللاجئين، إلا أن "الجائحة" أجبرت المفوضية على تغيير طبيعة عملها مع اللاجئين بشكل مؤقت وذلك للحد من انتشار الداء، حماية لأكثر المجتمعات ضعفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضافت أن أية إجراءات تتخذها المفوضية تكون بالتعاون مع البلد المضيف. ولكن نقوم بحملات توعية لكي يكون اللاجئين على علم ودراية بالمخاطر المحدقة، وتقديم أبسط طرق الوقاية وماذا عليهم العمل إذا ظهرت إصابة.



وقد قامت المفوضية بوضع خطة عاجلة تعمل على :

- تعزيز أنظمة وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك من خلال توزيع الصابون وزيادة فرص الوصول إلى المياه.
- دعم الحكومات من أجل الوقاية من العدوى والاستجابة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال توفير المعدات واللوازم الطبية.
- توزيع مواد الإيواء ومواد الإغاثة الأساسية.
- توفير الإرشادات والمعلومات القائمة على الحقائق بشأن تدابير الوقاية.
- توسيع نطاق المساعدة النقدية من أجل المساعدة في التخفيف من الأثر الاجتماعي والاقتصادي السلبي لفيروس كورونا.
- تعزيز الأنشطة وسبل الرصد الهادفة لضمان احترام حقوق النازحين قسراً.
- كما تم وضع مرافق لغسل اليدين وفحص درجات الحرارة في مراكز العبور ومراكز الاستقبال والمرافق الصحية في المخيمات / التجمعات في كل من إثيوبيا وأوغندا.
- في السودان، قامت المفوضية بتوزيع الصابون على أكثر من ٢٦٠,٠٠٠ لاجئ ونازح داخلياً وأفراد المجتمعات المضيفة. وتنظم المفوضية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ووزارة الصحة حملة توعية شاملة بعدة لغات. وقد تم إرسال حوالي ١٥,٠٠٠ رسالة نصية إلى اللاجئين الحضريين الذين يعيشون في الخرطوم تتضمن نصائح حول الوعي الصحي وطرق الوقاية.
- كما تم اتخاذ تدابير وقائية في مخيمات اللاجئين ومواقع النازحين داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو. ويشمل ذلك إنشاء محطات لغسل اليدين، وتوزيع الصابون ومنتجات التنظيف، ورفع مستوى الوعي الجماهيري باستخدام الملصقات والمنشورات والبث الإذاعي والشبكات المجتمعية.

مخاوف شديدة على اللاجئين والنازحين في أفريقيا

صحيح أن وباء كورونا يضرب أوروبا والقارة الأمريكية بشكل حاد، حيث ارتفعت الوفيات مجدداً، إلا أن المخاوف تسير باتجاه أفريقيا بسبب نقص الاستعداد هناك. وحذر أمين عام الأمم المتحدة من أن "الأسوأ لم يأت بعد". يخشى الأوروبيون عودة شبح إيبولا مع كورونا المستجد في أفريقيا، فالقارة التي لم يتفش فيها بعد الوباء غير مجهزة على الإطلاق لمواجهة، حسب مسؤولين.



تستضيف اليوم إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ٢٦٪ من اللاجئين في العالم. ويعد أكثر من ١٨ مليون شخص في هذه المنطقة من ضمن الأشخاص الذين تُعنى بهم مفوضية اللاجئين وقد ارتفع هذا العدد في الأعوام الأخيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأزمات المستمرة في جمهورية إفريقيا الوسطى ونيجيريا وجنوب السودان. وقد ارتفع العدد أيضاً نتيجة للصراعات الجديدة التي اندلعت في بوروندي واليمن.

ودق المنسق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، ناقوس الخطر بشأن فيروس كورونا المستجد في أفريقيا، فقد توسع أيضاً هناك، حيث لا تزال ذكريات تفشي فيروس إيبولا حاضرة في أذهان عدد من بلدان القارة السمراء. وقال بوريل في بروكسل "إن أفريقيا مصدر قلق خاص لنا، فهم جيراننا وقد يخرج الوباء عن نطاق السيطرة بسرعة كبيرة".

وتبلغ نسبة الأطباء في أوروبا ٣٧ طبيباً لكل عشرة آلاف شخص، وفقاً لبوريل. أما في أفريقيا، فتبلغ هذه النسبة طبيباً واحداً لكل عشرة آلاف شخص. وشدد المسؤول الأوروبي الأعلى بعد مؤتمر عبر تقنية الفيديو كونفرنس مع وزراء خارجية الكتلة، على أن وزراء التنمية في الاتحاد الأوروبي سيناقشون كيفية مساعدة أفريقيا في محادثاتهم المقررة في الأسبوع المقبل.

وقال المتحدث باسم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بآبار بالوش أنه بعد تأكيد أول حالة إصابة بالفيروس في جنوب السودان وإريتريا تعمل جميع دول المنطقة الآن للتصدي لتفشي المرض، مؤكداً على عدم وجود حالات مؤكدة حتى الآن بين صفوف اللاجئين وطالبي اللجوء أو النازحين داخلياً في منطقة الشرق والقرن الأفريقي والتي تضم ١١ دولة.

وأشار بالوش أن المفوضية تعمل على تكثيف الجهود للحد من الانتشار المحتمل لفيروس كورونا بين مجتمعات اللاجئين عبر منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي والبحيرات العظمى، والتي تستضيف بعضاً من أكبر مجموعات اللاجئين في العالم. مضيفاً "يعيش هؤلاء اللاجئين في المنطقة في أوضاع مزدحمة، دون إمكانية الوصول الكافي إلى مرافق المياه والصرف الصحي، وفي ظل ظروف هشة للأمن الغذائي".

وأوضح بالوش أن ٦٠٪ من اللاجئين يعانون من انخفاض في الحصص الغذائية بسبب نقص التمويل، لافتاً إلى أنه قد يتردى الوضع بسبب الانقطاعات الحاصلة في سلسلة التوريد المنتظم، التدابير الخاصة بفيروس كورونا، من خلال القيود المفروضة على الحدود.

وأشار بالوش إلى أن حوالي مليون طالب من اللاجئين خارج المدرسة حالياً، بعد الإجراءات الاحترازية لمكافحة الفيروس بإغلاق المدارس في جميع أنحاء المنطقة، لافتاً إلى أنه جاري العمل من أجل تطوير برامج التعلم عن بعد والتعلم الرقمي، وتوفير التعليم عبر الإنترنت في كل من كينيا وجنوب السودان وتنزانيا وأوغندا، مؤكداً أنه تم تنفيذ عدد من التدابير الجديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتعلقة بوباء فيروس كورونا، منها



وفي جيبوتي، تم تزويد أكثر من ٤,٥٠٠ لاجئ وطالب لجوء بمآوٍ جديدة لتسهيل التباعد الجسدي في قريتي علي أدي وهول هول.

وفي إثيوبيا، يتم رفع مستوى إمدادات المياه والصابون في المخيمات ويتم تركيب محطات لغسل اليدين، بما في ذلك ١٢٧ محطة وأكثر من ١٤,٧٠٠ محطة منزلية في مخيم جامبيلا للاجئين وحده.

وفي كينيا، تم تحديد ردهات للعزل وإضافة أسرة إضافية في مخيمي اللاجئين في البلاد. ويتم توفير معدات الحماية الشخصية لعمال الصحة في العيادات، بينما يتم إجراء تقييم لتحديد مواقع جديدة محتملة للعيادات الميدانية لتوفير الرعاية الصحية في مخيمات اللاجئين. تم تعديل قواعد توزيع المواد الغذائية والصابون والمواد الأخرى للالتزام بمعايير التباعد الاجتماعي.

في الصومال، يتم تحسين المآوي ووضع مخطط لدعم ٢٧,٦٠٠ نازح ممن يعيشون في مواقع النازحين عالية الكثافة

في السودان، حصل أكثر من ٣٢٠,٠٠٠ لاجئ ونازح في جميع أنحاء البلاد على الصابون و مواد النظافة الإغائية الأخرى. وتم تركيب خزان مياه بسعة ١,٠٠٠ لتر في مركز تسجيل بيليل، جنوب دارفور. يتم قياس درجة حرارة اللاجئين الوافدين الجدد إلى شرق السودان عند وصولهم ويتم رصدتهم لمدة أسبوعين لمراقبة الأعراض.

وفي تنزانيا، تم مضاعفة الإمدادات الشهرية من الصابون وتم توزيع أوعية المياه الكبيرة للمساعدة في غسل اليدين في جميع مخيمات اللاجئين الثلاثة. كما تم تركيب محطات إضافية لغسل اليدين، بما في ذلك تجهيزات جديدة في مراكز الاستقبال ونقاط التوزيع والأسواق والمدارس.

في أوغندا، تم حتى الآن اتخاذ عدد من التدابير نتيجة لتدابير التصدي لخطر الإيبولا، بما في ذلك الفحص الصحي وقياس درجة الحرارة وزيادة مرافق غسل اليدين في مراكز العبور والاستقبال وكذلك في مخيمات اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، تم زيادة نسبة توزيع الصابون ويتم تدريب العاملين في المجال الصحي بشكل خاص على فيروس كورونا.

وكجزء من خطة الاستجابة الإنسانية العالمية الأوسع نطاقاً، أصدرت المفوضية نداءً طارئاً تطالب من خلاله بتوفير مبلغ ٢٥٥ مليون دولار أمريكي من أجل تنفيذ الأنشطة المنقذة للحياة وإجراء الاستعدادات الخاصة بالتصدي لفيروس كورونا، وقد تم طلب توفير ١٥ مليون دولار منها خصيصاً لبلدان في الشرق والقرن الإفريقي. لضمان صحة وسلامة اللاجئين والنازحين والمجتمعات المضيفة خلال هذه الأزمة.

غرب ووسط افريقيا

حذرت المفوضية العليا لشئون اللاجئين من أن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) فاقم من التحديات التي تواجهها منطقة غرب ووسط أفريقيا، والتي تتعامل مع واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، وبما يهدد الملايين من سكانها.



وأشارت المفوضية، في بيان لها بجنيف إلى أن المنطقة تضم أكثر من ٩ ملايين من النازحين، في الوقت الذي أدى وباء كورونا إلى إغلاق الحدود وضاعف الضغط على النظم الصحية الهشة والاقتصادات الضعيفة.. لافتة إلى أنها عززت من جهودها بالمنطقة لحماية الملايين من المستضعفين الذين يواجهون هذا الخطر.

وقالت المفوضية "إن جميع دول المنطقة، البالغ عددها ٢١ دولة، أبلغت عن إجمالي أكثر من ٥ آلاف إصابة منذ الكشف الأول في ٢٨ فبراير الماضي، مبينة أن الحالات هي بين النازحين بينما لم يتأثر السكان المضيفين بالفيروس حتى الآن.. محذرة من أن عدم بذل جهود منسقة ومتضافرة لمنع تفشي الوباء يمكن أن يؤدي إلى كارثة إنسانية حادة في عدد المتضررين".

ولفتت إلى أن النزاع المسلح والهجمات على المدنيين في منطقة الساحل بغرب أفريقيا أدت إلى تشريد ما يقرب من ٣ ملايين شخص، منهم مليون تقريبا منذ يناير ٢٠١٩، وأكثر من ٥ ملايين شخص يواجهون حاليا نقصا في الغذاء.

ورجحت أن يكون لتقييد الحركة أو التباطؤ أو حتى التوقف عن النشاط الاقتصادي تأثير أكبر على اللاجئين والنازحين داخليا، معربة عن القلق بشأن إمكانية إعادة الأشخاص الذين يبحثون عن الأمان إلى الخطر، حيث أن الحركات المحتملة للمالين والنيجيريين والكاميرونين والسودانيين الذين يلتمسون الحماية الدولية قد تعوقها هذه القيود، إضافة إلى الإعاقة التي تسببها القيود المفروضة بسبب فيروس كورونا للجهود الإنسانية لدعم ومساعدة المحتاجين.

مصر

وفق إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لشهر فبراير ٢٠٢٠، يقيم في مصر لاجئون من أكثر من ٥٠ دولة، مسجل منهم ٢٥٨ ألفا و٤٣٣ لاجئا وطالب لجوء، منهم ما يقرب من ١٣٠ ألف سوري بمكتب القاهرة. وأعلنت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في بيان لها، مد فترة تقليص أنشطتها وتأجيل المقابلات حتى ١١ أبريل ٢٠٢٠، على أن تستمر المساعدات المالية خلال مدة تقليص الأنشطة، وكذلك توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بالعنف القائم على النوع وحماية الطفل ولكن بسعة محدودة، والأولوية للحالات الطارئة، على أن تكون الاستشارة تليفونيا أو بالبريد الإلكتروني.

ونصحت المفوضية، اللاجئين وملتمسى اللجوء باتباع التوصيات المقدمة من السلطات المصرية، خاصة وزارتي الصحة والداخلية للتعامل مع فيروس الكورونا. وأوضحت منظمة الصحة العالمية في مؤتمر لها، الأثنين، أنه سيتم توفير الخدمة الصحية للاجئين وطالبي اللجوء من قبل وزارة الصحة المصرية مثل المصريين حيث توفر لهم الدعم الصحي في فترة جائحة كورونا بالتنسيق مع مفوضية اللاجئين ومنظمة الهجرة، سواء في حالات الاشتباه في مستشفيات الحميات، أو تحويلها لمستشفيات للعلاج والعزل.

منذ بداية انتشار الفيروس في مصر، اتخذ مجلس الوزراء عددا من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس، تضمنت فرض حظر التجوال من الساعة السابعة مساء وحتى السادسة صباحا، وإلزام المطاعم والمقاهي والمحال التجارية بالغلق خاصة أيام الجمعة والسبت، بالإضافة إلى تعطيل الدراسة، ما كان له الأثر الواضح على

قطاع اللاجئين وطالبي اللجوء مثلها كباقي المجتمع المصري، حيث توقفت المدارس المجتمعية الخاصة باللاجئين، كما توقف عدد من المشاريع الخاصة بهم والمصانع، وفقد الكثير من أصحاب العمالة غير المنتظمة من اللاجئين وطالبي اللجوء عملهم، فيما توقفت معونات الجمعيات المعنية باللاجئين والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ما أساء أوضاع الكثير من أسرهم، حتى عجز بعضهم عن شراء أبسط متطلبات الوقاية الشخصية بسبب غلاء أسعارها..

الصعوبات التي يواجهها النازحون داخلياً الآن بسبب خطر فيروس كورونا

تعيش الغالبية العظمى من النازحين داخلياً في البلدان النامية ذات النظم الصحية الهشة للغاية والتي يمكن أن تنهك بسرعة إذا ما وضع الفيروس موطئ قدم له. بالإضافة إلى ذلك، يعيش العديد من النازحين داخلياً في المخيمات أو في مواقع غير رسمية حيث يمثل الازدحام وسوء التغذية وعدم كفاية توفر المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحديات هائلة بالنسبة للوقاية. وقد بات الكثير منهم معدمين في المناطق الحضرية مع اختفاء فرص العمل المؤقتة وفرص الدخل الأخرى بين عشية وضحاها. ومن شأن الانقطاعات في تقديم المساعدة الإنسانية أو الحكومية، أو خفضها، أن تجعل النازحين أكثر عرضة للفيروس والمخاطر الأخرى.

من الضروري أن يتم تعزيز الدعم الدولي للحكومات الوطنية بشكل عاجل، وذلك لتلبية الاحتياجات الهائلة. ويجب أن يشمل ذلك تمويل التدابير الهادفة لمنع انتشار الفيروس ولتشجيع إدراج النازحين في جهود التأهب والاستجابة الوطنية. تعمل المفوضية مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ إجراءات مختلفة، بما في ذلك التواصل مع الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات والمواقع غير الرسمية حول النظافة والتباعد الجسدي. نقوم أيضاً بتكييف برامجنا حتى يمكن القيام بها بأمان؛ وتوفير النقد الطارئ للفتات الأكثر ضعفاً ودعم تطوير المرافق الصحية.

المبادئ التوجيهية حول النزوح الداخلي

تعتبر "المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي"، والتي تم تبنيها قبل ٢٢ عاماً في ١٧ أبريل، أول المعايير الدولية التي تم وضعها للنازحين داخلياً. فقد حددت حقوقهم والتزامات الحكومات تجاههم وهي معترف بهم على نطاق واسع كإطار دولي رئيسي للاستجابة للنزوح الداخلي. المبادئ التوجيهية هذه هي عبارة عن مجموعة من ٣٠ معياراً - بناءً على حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي - والتي تحدد حقوق النازحين داخلياً، وكيف ينبغي حمايتهم ومساعدتهم أثناء النزوح حتى الوصول إلى حل دائم لهم.

أصبحت الحاجة إلى مثل هذه المعايير واضحة في التسعينيات عندما ارتفع عدد الأشخاص الذين هجروا داخل بلدانهم بسبب العنف والصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل كبير. وفي ظل عدم وجود إطار قانوني دولي قائم لحمايتهم، قدم فرانسيس دينغ، الذي عمل كممثل للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالنازحين داخلياً، المبادئ التوجيهية إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمعالجة الفجوة. ومنذ اعتمادها في عام ١٩٩٨، تم استخدام المبادئ على نطاق واسع من قبل البلدان ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية كأساس لحماية النازحين. ولا تزال المبادئ التوجيهية ذات صلة للغاية بعالمنا اليوم. وكجزء من مبادرة عالمية



تسمى "GP20" (مرور ٢٠ عاماً على المبادئ التوجيهية)، لذلك تدعم المفوضية الدول من أجل دمج المبادئ التوجيهية في تشريعاتها الوطنية.

النساء اللاجئات ومخاطر كورونا

أن فيروس كورونا يتسبب في إزهاق الأرواح وتغيير المجتمعات، ولكن الفيروس يتسبب أيضاً بمخاطر هائلة تتعلق بحماية النساء والفتيات اللاتي يجبرن على الفرار من ديارهن.

فنحن بحاجة لإيلاء اهتمام عاجل لحماية النساء والفتيات من اللاجئين والنازحين وعديمي الجنسية خلال فترة هذا الوباء، إذ إنهن من بين الفئات الأكثر عرضة للخطر. لا يجب ترك الأبواب مفتوحة للمسيئين في وقت لا تحظى فيه النساء الناجيات من الاعتداء والعنف على المساعدة.

وقد أدت سياسات الإقفال والحجر الصحي المعتمدة في جميع أنحاء العالم، والهادفة للتصدي للوباء، إلى تقييد الحركة، وانخفاض مستوى التفاعل المجتمعي، وإغلاق الخدمات، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية. وتؤدي هذه العوامل إلى تفاقم مخاطر العنف المرتبطة بالشريك إلى حد كبير.

"فقد ينتهي الأمر ببعضهن حبيسات في مآوهن ومنازلهن، وعالقات مع المسيئين لهن دون التمكن من الابتعاد أو طلب الدعم الشخصي".

" فهناك أخريات، بمن فيهن أولئك اللواتي ليس لديهن الوثائق الشخصية أو من فقدن سبل العيش المتقلبة نتيجة للتدهور الاقتصادي الذي أحدثه فيروس كورونا، ممن قد يجبرن على ممارسة الجنس أو زواج الأطفال من قبل أسرهم للحصول على لقمة العيش، في حين تحمل الكثير من النساء أيضاً داخل الأسرة على عاتقها أعباء متزايدة من حيث الرعاية".

بالنسبة للناجيات من العنف وأولئك المعرضات للخطر، فإن عواقب فيروس كورونا تعني أيضاً محدودية الوصول إلى الدعم المنقذ للحياة، مثل الخدمات النفسية والاجتماعية، والصحية والأمنية. كما تجعل القيود المفروضة على التنقل وتدابير الحجر من الصعب على النساء الحصول على المساعدة، فيما تم تعليق بعض الخدمات، بما في ذلك المآوي الآمنة، بشكل مؤقت أو تم إغلاقها أو تحويلها لأغراض أخرى.

ضعف القدرات الصحية

تستضيف البلدان النامية معظم اللاجئين البالغ عددهم ٢٥,٩ مليون شخص حول العالم، حيث غالباً ما تضم وحدات العناية المركزة عدداً أقل من الأسرة وأجهزة التهوية

لذلك الوقاية من الفيروس لها الاولوية فمن الصحيح أن العديد من اللاجئين يعيشون في البلدان المضيفة والتي لديها بعض أضعف النظم الصحية في العالم. ومن شأن تفشي المرض أن يضع ضغوطاً غير عادية على خدمات الرعاية الصحية المحلية الهشة ومن المحتمل أن يتسبب ذلك بالمعاناة وبحالات وفاة من الممكن تجنبها.



يعتبر تجنب تفشي المرض أو تأخيره، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً، أهم ما يمكننا القيام به الآن. وحتى لو لم يكن هناك سوى عدد قليل من حالات فيروس كورونا الحادة، فإن هناك محدودية في الوصول إلى مستوى عالٍ من الرعاية اللازمة للحالات الأكثر شدة.

الوقاية هي أفضل طريقة لحماية اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

ضمان وصول اللاجئين وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية والمهاجرين إلى المرافق والخدمات الصحية دون تعرضهم للتمييز

لقد أثبت فيروس كورونا بشكل واضح بأننا جميعاً سواسية - بغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه، وبغض النظر عن من نحن. فهو لا يميز بين الأديان والأعراق ولا الحدود. يجب أن يحصل جميع الأشخاص، ولا سيما الأكثر ضعفاً منهم - بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء وعديمو الجنسية - على الخدمات الصحية.

في الواقع، سوف يستفيد الجميع عندما تحصل هذه المجموعات على الخدمات الصحية. هذا الامر في مصلحة الجميع إذ من شأنه أن يساعد على وقف انتشار الفيروس. يجب أن يحتل ذلك دائماً الأولوية بالنسبة لنا.

هناك حاجة إلى سياسات شاملة وغير تمييزية لمكافحة فيروس كورونا، وإلا، فإن العوائق التي تحول دون الرعاية الصحية والتميز سوف تؤدي إلى بيئة لا يتم فيها علاج المرضى، ولا يتم فيها اكتشاف الحالات، الأمر الذي سيساعد الفيروس على الانتشار.

عواقب وخيمة على الصحة العامة إذا حول الناس هذا الخوف ضد اللاجئين وغيرهم من الفئات المهمشة

إن الشعور بالخوف والقلق هو ردة فعل طبيعية، ولكن يجب علينا تجنب الأشخاص الذين يحولون هذا الخوف والقلق إلى حالة من كره الأجانب.

قبل كل شيء، يمكن أن يؤدي إلقاء اللوم على اللاجئين في تفشي فيروس كورونا إلى عدم شعور اللاجئين بالأمان عند طلب المشورة الصحية أو حتى رفض منح الرعاية الطبية للاجئين. وهذا أمر لن يكون في مصلحة أحد على الإطلاق.

لم يسبق لنا أن عشنا أبداً في مثل هذا الوضع على نحو جماعي، حيث يتم إغلاق الحدود وفرض الحجر الصحي على نطاق عالمي. ومع استمرار هذا الوضع، يجب علينا اتخاذ الاحتياطات اللازمة لدعم صحتنا العقلية وصحة من حولنا.

اهمية تجنب تفشي المرض أو تأخيره، لا سيما بين الفئات الأكثر ضعفاً

لقد أظهرت الأوبئة السابقة مدى أهمية إشراك اللاجئين أنفسهم منذ اليوم الأول، لمعالجة مخاوفهم المتعلقة بالتصدي لتفشي الوباء من جهة، ولضمان أخذ الجوانب الاجتماعية والثقافية الحساسة بعين الاعتبار من جهة أخرى.



أهمية ضمان استمرارية الخدمات الصحية ذات الأولوية للحرص على عدم حدوث زيادة في الوفيات الناجمة عن حالات أخرى.

هناك اعتبار حيوي آخر وهو الرصد الخاص بالحماية، وهو أمر يساعد على ضمان عدم تعرض اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين لمخاطر أكبر وذلك من خلال تدابير لا تستند إلى أسس الصحة العامة نتيجة التضليل أو الخوف من الأجانب أو غيرها من سلوكيات الوصم.

وأخيراً وليس آخراً، يعد إدراج اللاجئين في عمليات الاستجابات الوطنية أمراً أساسياً، إذ لا يمكن السيطرة على الأمراض المعدية إلا باتباع نهج متكامل وشامل. غالباً ما تحتاج الخدمات الصحية الوطنية إلى الدعم خاصةً عندما يتم استضافة اللاجئين في مناطق معزولة ونائية في البلدان التي تكون فيها الخدمات الصحية أضعف.

توصيات

- ترتبط صحة كل شخص بصحة أفراد المجتمع الأكثر تهميشاً. ويتطلب الحد من انتشار هذا الفيروس الوصول إلى الجميع وضمان الوصول العادل إلى سبل العلاج. وهذا يعني التغلب على العوائق القائمة أمام الرعاية الصحية الميسورة التكلفة والتي يمكن الحصول عليها ومعالجة المعاملة التفضيلية المتأصلة والقائمة على الدخل أو الجنس أو الجغرافيا أو العرق أو الدين أو الوضع الاجتماعي.
- سيكون التغلب على التحيز المنهجي الذي يتجاهل حقوق واحتياجات النساء والفتيات، أو - على سبيل المثال - يحد من وصول ومشاركة مجموعات الأقليات، عاملاً حاسماً من أجل الوقاية من فيروس كورونا وعلاجه بشكل فعال. من المحتمل أن يكون الأشخاص الذين يعيشون في منشآت - ككبار السن أو أولئك المحتجزين - أكثر عرضة للإصابة ويجب التعاطي معهم على وجه التحديد في التخطيط للأزمات والتصدي لها.
- يجب أن يكون المهاجرون واللاجئون - بغض النظر عن وضعهم الرسمي - جزءاً لا يتجزأ من النظم والخطط الوطنية لمواجهة الفيروس. يجد الكثير من هؤلاء النساء والرجال والأطفال أنفسهم في أماكن تتعرض فيها الخدمات الصحية للضغوط أو يتعذر الوصول إليها. وقد يكونون محصورين في المخيمات والتجمعات، أو يعيشون في أحياء فقيرة في المناطق الحضرية حيث يفاقم الاكتظاظ ورداءة الصحة العامة من خطر التعرض للمرض. هناك حاجة ماسة للدعم الدولي لمساعدة البلدان المضيفة على رفع مستوى الخدمات - للمهاجرين والمجتمعات المحلية على حد سواء - وإدراجها في ترتيبات الرصد والوقاية والاستجابة الوطنية. إن الفشل في القيام بذلك سوف يعرض صحة الجميع للخطر وقد يؤدي إلى زيادة في العداء والشعور بالوصمة. من المهم أيضاً ألا يمنع أي تشديد للمراقبة عند الحدود أو قيود السفر أو التضييق المفروض على حرية التنقل، الأشخاص الفارين من الحروب أو الاضطهاد من الوصول إلى بر الأمان وسبل الحماية.

- يجب على الزعماء السياسيين أخذ زمام المبادرة، وكسب الثقة من خلال معلومات شفافة وفي الوقت المناسب، والعمل معاً من أجل الصالح العام، وتمكين الأشخاص من المشاركة في حماية الصحة. إن إفساح المجال للشائعات ونشر الخوف والهستيريا لن يعيق الاستجابة فحسب، بل قد يكون له آثار أوسع على حقوق الإنسان وعلى عمل المؤسسات الديمقراطية والمسؤولة.
- لا يمكن لأي بلد اليوم أن يبني جداراً للتحصن من تأثير الفيروس - بالمعنى الحرفي - كما يبرهن على ذلك تراجع أسواق الأسهم وإغلاق المدارس - ولا من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً. إن الاستجابة الدولية التي تضمن جاهزية الدول النامية لتشخيص هذا المرض وعلاجه والوقاية منه سوف تكون ضرورية لحماية صحة مليارات البشر. توفر منظمة الصحة العالمية الخبرة وسبل الرصد والأنظمة والتحقق من الحالات وتتبع الأثر والبحوث وتطوير اللقاحات. يعتبر ذلك بمثابة درس مفاده أن التضامن الدولي والأنظمة المتعددة الأطراف أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى.
- على المدى الطويل، يجب أن نواصل العمل البطيء من أجل بناء أنظمة رعاية صحية عامة ومنصفة ويمكن الوصول إليها. ومما لا شك فيه بأن كيفية استجابتنا لهذه الأزمة الآن سوف تصيب تلك الجهود لعقود قادمة. عندما تكون استجابتنا لفيروس كورونا مرتكزة على مبادئ الثقة العامة والشفافية والاحترام والتعاطف لأكثر الفئات ضعفاً، فإننا لن ندعم فقط الحقوق الجوهرية لكل إنسان. سوف نستخدم الأدوات الأكثر فعالية ونبنيها لضمان قدرتنا على الخروج من هذه الأزمة وتعلم الدروس للمستقبل.
- من أجل الحفاظ على الأرواح وصون الحقوق، يجب على الحكومات، إلى جانب الجهات الإنسانية الفاعلة، ضمان مراعاة المخاطر المتزايدة للعنف الموجه ضد النساء من النازحين وعديمي الجنسية خلال إعداد الخطط الوطنية الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا والتصدي له والتعافي منه“.
- ضمان الخدمات الحيوية للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس تعتبر أساسية ويمكن الوصول إليها بالنسبة للنازحين قسراً. ويشمل ذلك الخدمات الصحية والأمنية للناجيات وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والمأوي الآمنة. كما يجب عدم تقليص فرص وصول الناجيات إلى العدالة.
- نظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة التي تواجهها العديد من البلدان المضيفة للاجئين حالياً، هناك حاجة ماسة إلى الدعم من قبل الجهات المانحة، وذلك من أجل الحفاظ على خدمات الوقاية من العنف القائم على الجنس والتصدي له، بما في ذلك تلك التي تقدمها المنظمات المحلية التي تقودها النساء.
- يجب ألا تكون التدابير التي اتخذتها بعض البلدان بهذا الصدد قد تؤدي إلى إعاقة الحق في طلب اللجوء بالكامل.
- من حق جميع الدول إدارة حدودها، كما تراه مناسباً، في سياق هذه الأزمة الفريدة من نوعها ، ولكن من الواجب ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى إغلاق سبل طلب اللجوء، أو إجبار الناس على العودة إلى أوضاع يسودها الخطر.